يأمل أن يضع المنطقة على عتبة السلام

ترحيب دولي باتفاق إيران.. والقوى الكبرى وإسرائيل خارج السرب

الاتفاق تضمن 16 بنداً بعد مفاوضات شاقة استمرت عدة أيام

متابعة / قاسم الشاوش- عبدالملك السلال

لقي الاتفاق المبرم بين طهران والدول الست الكبرى حول البرنامج النووي الإيراني الذي تم الاعتراف به ترحيبا عالميا منقطع النظير، وذلك في ختام مفاوضات شاقة في جينف باعتباره خطوة اولى نحو تسوية شاملة بعد نزاع دام عقداً من الزمان.

هذا الارتياح والترحيب الدولي تجاه الاتفاق الدي وصفته بأول اتفاق تاريخي انشقت عنه إسرائيل وأبحرت عكس ارادة المجتمع الدولي برفضها للاتفاق النووي مع إيران الذي اعتبرته حسب زعمها خطأ تاريخيا ملوحة في الوقت نفسة برد عسكري عبر ما اسمته " حقها في الدفاع عن نفسها .

ووصف الرئيس الأميركي باراك أوباما في أول تعليق له على الاتفاقية إنه خطوة أولى مهمة باتجاه حل أشمل لمشكلة البرنامج النووي الإيراني.

وأضاف أن الاتفاقية لن تتيح لإيران استخدام الجيل الجديد من أجهزة الطرد المركزي، وسيفرض قيودا أساسية على برنامجها النووي وسيقطع الطريق على إمكانية إنتاج اسلحة نووية مجددا الدعوة إلى الكونجرس بعدم التصويت على عقوبات جديده على إيران ..

واعتبر وزير الخارجية الأميركي جون كيري أن الاتفاق "سيجعل العالم اكثر امنا، و إسرائيل وشركاءنا في المنطقة اكثر امنا". وقال كيري أن الاتفاق الذي وقع مع إيران في جنيف يشكل "خطوة اولى..

وشدد على أن النص "لا يقول أن لإيران الحق في تخصيب (اليورانيوم) مهما جاء في بعض التعليقات".

من جهته أعلن الرئيس الروسي فلاديمر بوتين أن نتائج اللقاءات بين إيران والسداسية في جنيف التي افضت إلى خطة لتسوية الوضع حول ملف إيران النووي هي "نجاح للجميع". وقال بوتين في تصريح نشر نصه امس المكتب الصحفي للكرملين انه "نتيجة مفاوضات تسوية الوضع حول برنامج إيران النووي تم الاقتراب من حل احدى اصعب العقد في السياسة العالمية". وأكد أن "التوصل إلى اتفاقية جنيف تم بفضل الموقف البناء من قبل قيادات دول السداسية و إيران وممثلي مؤسسات الاتحاد الأوروبي، وكذلك بفضل العمل الدؤوب من قبل الفرق المفاوضة. وهذا الاتفاق يمثل بنفسه قائمة متوازنة من التدابير، وبدون شك، سيؤثر ايجابيا على تطور الوضع الدولي، وخصوصا في منطقة الشرق الاوسط". وأضاف أن "روسيا كانت دائما تدعو، من حيث المبدأ، لحل المشكلة الإيرانية النووية بطريقة المفاوضات الدبلوماسية. ومن المهم أن خطة عمل جنيف تعتمد على مثل هذه الافكار والمواقف". واشار إلى أن "المبادئ المقدمة من قبلنا في السابق للتدرج على مراحل والتعامل المشترك وجدت انعكاسا لها في الوثيقة المتفق عليها وحصلت على تأييد واعتراف دولي". واعتبر بوتين أن "نتيجة جنيف هي نجاح للجميع يثبت مرة اخرى انه من الممكن في اطار العمل الجماعي والاحترام المتبادل ايجاد حلول للتحديات والمخاطر الدولية العصرية". وتابع: "أؤكد انه تم اتخاذ خطوة اختراق، ولكنها الاولى فقط على طريق طويل وغير سهل. ونحن مستعدون مع الشركاء للاستمرار في البحث الصبور عن حل متكامل مشترك وأوسع ومقبول اكثر يوفر حق إيران في تطوير البرنامج النووي السلمي تحت اشراف الوكالة الدولية للطاقة الذرية، ويضمن أمن جميع دول الشرق الاوسط، بما فيها إسرائيل.."

أما فرنسا، فقد عبر وزير خارجيتها لوران فابيوس "إن الاتفاقية التي جرى التوصل إليها هي خطوة مهمة في الطريق لتحقيق السلام والأمن لكن يجب مراقبة تنفيذها عن قرب..

ورحبت الصين بالاتفاق التاريخي الذي تم التوصل اليه بين إيران والقوى الكبرى في جنيف حول البرنامج النووي معتبرة انه "سيساهم في صون السلام والاستقرار في الشرق الاوسط"

وقال وزير الخارجية الصيني وانغ ويي في بيان نشر على موقع وزارة الخارجية الالكتروني "الاتفاق سيساهم في الحفاظ على نظام حظر انتشار الاسلحة النووية الدولي وسيصون السلام والاستقرار في الشرق الاوسط"

وأضاف الوزير الموجود في جنيف لان بلاده ضمن مجموعة الست، أن الاتفاق "سيساعد ايضا مختلف الاطراف على البدء بالتعامل بشكل عادي مع إيران ما سيساهم في تامين حياة افضل للإيرانيين..

وقال الوزير الصيني أن الاتفاق ياتي اثر "عقد من العمل الشاق خصوصا في الايام القليلة الماضية حين دخلنا في المرحلة الصعبة من المفاوضات..

وفي طهران، قال المرشد الأعلى للثورة الإيرانية آية الله علي خامنئي إن الاتفاق الذي توصلت إليه إيران، بعد مفاوضات مكثفة في جنيف، يمثل تقدما مهما.

أما الرئيس الإيراني حسن روحاني فقد أكد أن الهدف الرئيسي من البرنامج النووي الإيراني سلمي ولم يكن وراءه أهداف عسكرية، محذرا من أن بلاده ستكون مستعدة لمقاومة أية مطالب مبالغ فيها من الدول الكبرى..

عربيا، رحبت سوريا بالاتفاق وقال مصدر في الخارجية السورية لوكالة الأنباء السورية "سانا" إن دمشق "ترحب بالاتفاق الذي تم التوصل إليه في جنيف بين الجمهورية الإسلامية الإيرانية ودول 5+1 وتعتبره اتفاقا تاريخيا يضمن مصالح الشعب الإيراني الشقيق ويعترف بحقه بالاستخدام السلمي للطاقة النووية في الأغراض السلمية.."

وأضاف أن سوريا تعتقد بأن التوصل إلى هذا الاتفاق "دليل على أن الحلول السياسية لأزمات المنطقة هي الطريق الأنجع لضمان الأمن والاستقرار فيها بعيدا عن التدخل الخارجي والتهديد باستخدام القوة..

كما رحبت الإمارات العربية المتحدة وقالت وكالة أنباء الإمارات الرسمية إن مجلس الوزراء في جلسته أعرب عن تطلعه بأن يمثل ذلك خطوة نحو اتفاق دائم يحفظ استقرار المنطقة ويقيها التوتر وخطر الانتشار النووي..

لكن إسرائيل كان لها موقف آخر فقد قال رئيس الحكومة الإسرائيلي بنيامين نتنياهو إن الاتفاق بين الدول الست و إيران، ليس اتفاقًا تاريخيًا بل خطأ تاريخي، مضيفا أن لإسرائيل حق الدفاع عن نفسها ضد كل تهديد، وأنها لن تسمح لإيران بتطوير قدرات نووية عسكرية..

وتلت وزيرة خارجية الاتحاد الأوروبي كاثرين اشتون محاطة بجميع الوزراء الذين شاركوا في المفاوضات بشأن البرنامج النووي الإيراني، في مقر الامم المتحدة في جنيف بيانا مشتركا يعلن التوصل إلى "اتفاق حول خطة عمل".

وقالت اشتون "توصلنا إلى اتفاق على خطة عمل"، والى جانبها وزير الخارجية الإيراني محمد جواد ظريف. وبعدها تصافح وزراء خارجية دول مجموعة 5+1 (الولايات المتحدة، الصين، روسيا، بريطانيا، فرنسا والمانيا) مع ظريف للتهنئة بالاتفاق.

وفي اشارة إلى مضمون الاتفاق الذي لم تشأ الخوض في تفاصيله، اعتبرت اشتون "انه من السؤ دوما اخذ مسألة ومحاولة تحديد موقع لها بطريقة ما.."

تفاصيل اتفاق جنيف النووي التاريخي

وفيما يلي أبرز النقاط التي تضمنها الاتفاق الذي تم التوصل إليه عقب أربعة أيام من التفاوض في جنيف.

تخصيب اليورانيوم

التزمت إيران بوقف تخصيب اليورانيوم فيما يتجاوز نسبة 5% وتفكيك التوصيلات الفنية المطلوبة للتخصيب بما يتجاوز هذه النسبة.

والتزمت إيران بتحييد مخزونها من اليورانيوم المخصب بنسبة تقترب من 20%، وتخفيف مخزونها الكامل من اليورانيوم المخصب، بنسبة تقترب من 20% لما دون 5% أو تحويله إلى صورة لا تناسب أي عمليات تخصيب أخرى وذلك قبل نهاية المرحلة الأولى.

التزمت إيران بوقف أي تقدم في قدرات التخصيب من خلال عدم تركيب أي أجهزة طرد مركزي إضافية من أي نوع، وعدم تركيب أو استخدام أي من أجهزة الجيل التالي للطرد المركزي لتخصيب اليورانيوم، وتعطيل نحو نصف أجهزة الطرد المركزي التي تم تركيبها في نطنز وثلاثة أرباع أجهزة الطرد في فوردو حتى لا يمكن استخدامها في تخصيب اليورانيوم.

قصر إنتاج أجهزة الطرد المركزي على الأجهزة الضرورية لإبدال ما يلحق به الضرر من الآلات حتى لا تتمكن إيران من استخدام فترة الأشهر الستة في تخزين كميات إضافية من أجهزة الطرد المركزي.

عدم إنشاء أي منشآت إضافية للتخصيب، والتزمت إيران بوقف أي تقدم فيما يتعلق بزيادة مخزونها من اليورانيوم المخصب بنسبة 3.5% من خلال عدم زيادة مخزونها من اليورانيوم المخصب بنسبة 3.5% بحيث لا تزيد الكمية في نهاية فترة الأشهر الستة عن ما كانت في بدايتها وتحويل أي كميات يتم تخصيبها من اليورانيوم بنسبة 3.5% إلى أكسيد.

والتزمت إيران بعدم تحقيق أي تقدم في الأنشطة بمفاعل أراك ووقف التقدم في مسار استخلاص البلوتونيوم والتزمت بما يلي:

- عدم تشغيل مفاعل أراك.
- عدم تزويد مفاعل أراك بالوقود.
- وقف إنتاج الوقود لمفاعل أراك.
- عدم إجراء أي اختبارات أخرى للوقود بمفاعل أراك.
- عدم تركيب أي مكونات إضافية لمفاعل أراك.
- عدم نقل أي وقود أو مياه ثقيلة لموقع المفاعل.
- عدم إنشاء أي منشأة قادرة على إعادة المعالجة وبدون إعادة المعالجة.

ونص الاتفاق على منع فصل البلوتونيوم عن الوقود المستنفد والتزمت إيران أيضا بما يلي :

- إتاحة المجال بصفة يومية لمفتشي وكالة الطاقة الذرية لدخول نطنز وفوردو وسيسمح ذلك للمفتشين بمراجعة ما صورته الكاميرات لضمان المراقبة الشاملة وسيوفر هذا شفافية أكبر لما يتعلق بالتخصيب في هذين الموقعين ويقلل زمن رصد أي تجاوز في الالتزام بالاتفاق.
- إتاحة الفرصة لوكالة الطاقة الذرية للاطلاع على منشآت تجميع أجهزة الطرد المركزي.
- إتاحة المجال لوكالة الطاقة الذرية لدخول منشآت إنتاج وتخزين مكونات أجهزة الطرد المركزي.
- إتاحة المجال لوكالة الطاقة الذرية لدخول مناجم اليورانيوم ومحطات تجهيزه.
- تقديم معلومات التصميم المطلوبة منذ فترة طويلة عن مفاعل أراك وسيتيح ذلك معلومات تفصيلية حساسة عن المفاعل لم تكن متاحة من قبل.
- إتاحة المزيد من الفرص للمفتشين لدخول مفاعل أراك تقديم بيانات رئيسية معينة ومعلومات كانت مطلوبة بموجب البرتوكول الإضافي لاتفاقية الضمانات الإيرانية مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

آلية التحقق من الالتزام

ستكون الوكالة الدولية للطاقة الذرية مطالبة بأداء الكثير من خطوات التحقق بما يتفق مع دور التفتيش المستمر الذي تضطلع به الوكالة بالإضافة إلى ذلك التزمت إيران والقوى 5+1 بتكوين لجنة مشتركة للعمل مع وكالة الطاقة لمراقبة التنفيذ ومعالجة أي مشاكل قد تطرأ، وستعمل اللجنة المشتركة أيضا مع الوكالة الدولية لتسهيل تسوية المخاوف السابقة والحالية فيما يتعلق ببرنامج إيران النووي بما في ذلك البعد العسكري المحتمل للبرنامج النووي الإيراني وأنشطة إيران في بارشين.

العقوبات

تخفيف العقوبات بشكل محدود ومؤقت يمكن الرجوع عنه. في مقابل تلك الخطوات ستقدم القوى 5+1 تخفيفا محدودا ومؤقتا وموجها يمكن الرجوع عنه في الوقت الذي تحافظ فيه على الجانب الأكبر من العقوبات بما في ذلك هيكل عقوبات قطاعات النفط والمال والبنوك وإذا أخفقت إيران في الوفاء بالتزاماتها ستتراجع عن هذا التخفيف. وبصفة خاصة التزمت القوى 5+1 بما يلي:

- عدم فرض أي عقوبات جديدة في ما يتعلق بالبرنامج النووي لمدة ستة أشهر إذا راعت إيران التزاماتها بموجب هذا الاتفاق فيما تسمح به نظمها السياسية.
- وقف عقوبات معينة على الذهب والمعادن النفيسة وقطاع السيارات الإيراني وصادرات إيران البتروكيميائية بما يتيح لإيران إيرادات تقترب من 1.5 مليار دولار.
- الترخيص بإصلاحات فيما يتعلق بالسلامة وعمليات تفتيش داخل إيران لبعض شركات الطيران الإيرانية.
- السماح ببقاء مشتريات النفط الإيراني عند مستوياتها الحالية المنخفضة بشدة لمستويات تقل بنسبة 60% عن ما كانت عليه قبل عامين، وسيتم السماح بنقل 4.2 مليارات دولار من حصيلة هذه المبيعات على دفعات إذا أوفت إيران بالتزاماتها.
- السماح بنقل 400 مليون دولار من مساعدات التعليم الحكومية من الأموال الإيرانية المقيدة مباشرة إلى مؤسسات تعليمية معترف بها في دول ثالثة لتغطية المصروفات التعليمية للطلبة الإيرانيين.

صفقات إنسانية

تسهيل الصفقات الإنسانية المسموح بها حاليا بمقتضى القانون الأميركي وقد أعفى الكونغرس الأميركي الصفقات الإنسانية صراحة من العقوبات ولذلك فإن هذا البند لن يتيح لإيران أي مصدر لأرصدة جديدة. والصفقات الإنسانية هي المرتبطة بمشتريات إيران من الغذاء والسلع الأولية الزراعية والأدوية والأجهزة الطبية وسيتم أيضا تسهيل الصفقات للمصروفات الطبية في الخارج بما يحقق الفائدة للشعب الإيراني.

حل شامل

خلال المرحلة الأولى التي تستمر ستة أشهر ستتفاوض القوى 5+1 على الأسس العامة لحل شامل وحتى الآن يشكل الإطار العام للحل الشامل تصورا لخطوات ملموسة تمنح المجتمع الدولي الثقة في أن أنشطة إيران النووية سلمية خالصة.

وفيما يتعلق بالحل الشامل لم يتم الاتفاق على شيء وعلى مدى الأشهر الستة المقبلة ستحدد الأطراف ما إذا كان هناك حل يتيح الثقة الكافية، وأن البرنامج الإيراني سلمي. وإذا عجزت إيران عن معالجة مخاوف الغرب فإن الدول الغربية مستعدة لزيادة العقوبات والضغوط.